### أكد في بيان صحافي رفضه المساس برئيس الدولة

# الغانم للشباب: لا تمكنوا السياسيين من تحويل مطالبكم الإصلاحية إلى مشاريع انتخابية

أصدر النائب السابق مرزوق الغانم بيانا أكد فيه على رفضه التام للمساس بسمو الأمير والخلط بين ممارسة الحقوق الدستورية بأعلى سقف يسمح به الدستور والمساس برئيس الدولة.

وشدد الغانم على أن معارضته لم تكن لتعديل قانون الانتخابات وعدم مشاركته في الانتخابات المقبلة ليست من قبيل الاصطفاف مع طرف ضد آخر، بل جاءت انسجاما مع قناعاته الوطنية والمبدئية

وبين أن التصدي لتعديل قانون الانتخاب ومعارضته أمر مشروع لكل مواطن شريطة أن لا يكون بمخالفة القانون وانتهاك الدستور تحت شعار المحافظة عليه والدفاع عنه، ولا يتحقق من خلال الطعن والتخوين بكل رأي مخالف بل يكون من خلال القنوات الدستورية حتى لا نمكن من لهم اجندات غير معلنة من تحقيق اهدافهم التدميرية عن طريق التغرير بحسني النية والاستثمار السيئ لأخطاء الحكومة الكثيرة والمستمرة.

ودعا الغانم الشباب إلى عدم اليأس والاجتماع على كلمة سواء، فإنقاذ الوطن أكبر من قضية معينة اختلفتم عليها مهما بلغت أهميتها ولا تمكنوا السياسيين - ولا أستثني نفسي منهم - من تحويل مشاريعكم الإصلاحية النبيلة إلى مشاريع انتخابية يتكسبون منها.

وفيما يلي نص البيان: يتابع الكويتيون وبكثير من القلق حالة الانقسام السياسي الحاد الذي تعيشه البلاد جراء الأحداث الأخيرة، وأمام هذا الواقع الحرج وتداركا لأي منزلقات خطيرة مقبلة تنذر بما لا تحمد عقباه تبرز ضرورة الاحتكام إلى العقل والحكمة للخروج من هذه الأزمة.

و أجد واجبا علي أن أوضح لكافة أبناء الشعب الكويتي الذي طوق عنقي بثقته الغالية لأربعة فصول تشريعية العديد من الحقائق دون محاباة لطرف أو مجاملة لأحد، وهي كالتالي:

أولا: انطلاقا من ثوابت الشرع وقواعد الشرعية، وفي صلب الدستور والمقتضيات الأخلاقية، أرفض رفضا تاما وقاطعا أي مساس بسمو الأمير، كما أرفض الخلط بين ممارسة الحقوق الدستورية بأعلى سقف يسمح به الدستور والمساس برئيس الدولة وذلك وفقا للمادة «54» من الدستور.

ولا أجد هنا ما يعكس حقيقة مشاعر أبناء الشعب الكويتي اليوم أصدق وأعمق من كلمة الشعب التي ألقاها المرحوم العم عبد العزيز الصقر في مؤتمر جده عام 1990 حين قال «إن مبايعة الكويتيين لآل صباح لم تكن يوما موضع جدل لتؤكد ولا مجال نقض لتجدد ولا ارتبطت بموعد لتمدد، بل هي بدأت محبة واتساقا واستمرت تعاونا واتفاقا ثم تكرست دستورا وميثاقا».

ثانيا: لم تكن معارضتي لتعديل قانون الانتخابات وعدم مشاركتي في الانتخابات المقبلة من قبيل الاصطفاف مع طرف ضد آخر، بل جاءت انسجاما مع قناعاتي الوطنية والمبدئية، واستمرارا طبيعيا للنهج الذي أعلنته مبررا وهدفا لدخول العمل السياسي، وهو احترام الدستور وحمايته والالتزام بروحه وكامل نصوصه.

لقد استخدمت الحكومة حقها الدستوري حين لجأت إلى المحكمة الدستورية للتأكد من دستورية قانون الانتخاب وتحصينه من الطعون المستقبلية، كما تعهدت الحكومة بإجراء الانتخابات وفق القانون السابق «5 دوائر و4 أصوات» إذا قررت المحكمة الدستورية رفض الطعن، غير أن الحكومة عادت عن التزامها، ونقضت تعهدها.

وهنا أجد علاوة على شبهة عدم الدستورية فإن مرسوم تعديل قانون الانتخاب بمضمونه وبأسلوب إقراره يشكو إلى حد بعيد من عدم المواءمة السياسية ومن ضعف الحصافة والمصداقية في تبرير التناقضات في المواقف، وهذا ما لا يمكنني القبول به.

ثالثا: إن التصدي لتعديل قانون الانتخاب ومعارضته أمر مشروع لكل مواطن شريطة ألا يكون بمخالفة القانون وانتهاك الدستور تحت شعار المحافظة عليه والدفاع عنه، ولا يتحقق من خلال الطعن والتخوين بكل رأي مخالف بل يكون من خلال القنوات الدستورية حتى لا نمكن من لهم أجندات غير معلنة من تحقيق أهدافهم التدميرية عن طريق التغرير بحسني النية والاستثمار السيئ لأخطاء الحكومة الكثيرة والمستمرة، وذلك بكون إما بالمشاركة ورفض المرسوم من داخل المجلس في ظل توافق معلن بين مختلف القوى والشخصيات السياسية لتحقيق أغلبية نيابية ترفض المرسوم، وذلك لم يتحقق وبالتالي لا جدوى من المشاركة وفق تقديري واجتهادي، أما المسلك الآخر فهو اللجوء إلى المحكمة الدستورية للفصل وهو الطريق الذي سأسلكه مع مجموعة من المواطنين والنواب السابقين معلنين سلفا احتراما لقرار المحكمة مجتبين البلاد والعباد ما لا يحمد عقباه من الدعوة لما يخالف الدستور والقانون.

رابعا: أتوجه لكافة الجامع الشبابية على اختلاف آرائهم واجتهاداتهم ومنهم «حملة قاطع» و«حملة ساشارك» و«حملة وطن النهار» - التي دعت للمشاركة ومن ثم رفض المرسوم أو الاستقالة - وغيرهم من الشباب الوطني الغيور ممن اختلفوا بالرأي وجمعهم حب الوطن والحرص على مستقبله، فهؤلاء الشباب يستحقون منا جميعا كل الشكر والتقدير على حرصهم وتضحيتهم من أجل وطنهم، داعيا إياهم إلى عدم اليأس والاجتماع على كلمة سواء، فإنقاذ الوطن أكبر من قضية معينة اختلفتم عليها مهما بلغت أهميتها ولا تمكنوا السياسيين - ولا أستثني نفسي منهم - من تحويل مشاريعكم الإصلاحية النبيلة إلى مشاريع انتخابية يتكسبون منها، واضربوا مثالا في الاختلاف الراقي بوجهات النظر وتمسكوا بحقكم الدستوري الأصيل بإبداء آرائكم وفقا للقانون ولرفضوا أي وسيلة مخالفة للدستور والقانون فأنتم الأمل بعد الله عز وجل في إنقاذ الوطن وإعادة الكويت كما كانت.

وأخيرا، لقد اجتهدت ما وسعني بحثا عن الحق والحقيقة في زمن اختلطت به الأوراق وتمزقت الوعود والعهود وانتشر التشكيك والتخوين وساد التكسب الانتخابي، وراجت الادعاءات والمزايدات، فإن أصبت فمن توفيق الله وإن أخطأت فإن شفيعي سلامة القصد، ولكني لن أكون أبدا مهادنا لأي حكومة تتجاوز على الدستور، ولن أكون أبدا مناصرا لأي معارضة تحجر على حرية الفكر والرأي، وتقصي الآخر، وتنتهك الدستور تحت عنوان الدفاع عنه، شاء من شاء وأبى من أبى، فالحق يعرف بذاته لا بأهله ولو قل اتباعه، والباطل لا ينقلب حقا ولو كثر أدعياؤه.

والله القريب المجيب أسأل أن يحفظ الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.

- الكويتيون يتابعون بكثير من القلق حالة الانقسام السياسي الحاد الذي تعيشه البلاد
- معارضتي جاءت انسجاما مع قناعاتي الوطنية ولنهج احترام الدستور وحمايته
- مرسوم قانون الانتخاب بمضمونه يشكو إلى حد بعيد من عدم المواءمة السياسية

مرزوق الغانم

- معارضة التعديل أمر مشروع لكل مواطن شريطة ألا يكون بمخالفة القانون
- الدفاع عن الدستور لا يتحقق من خلال مجلس الأمة أو الطعن أمام القضاء .. ونرفض سياسة التخوين بكل رأي مخالف

### أكد أن «مرسوم الضرورة» أمر تنظيمي إداري ليس به شبهات شرعية

# الشطي: نسعى لدعم حقوق المواطنين وتفعيل المصلحة العليا للبلاد

أكد مرشح الدائرة الاولى اللواء متقاعد خالد عيسى الشطي حرصه على دعم الحقوق الدستورية للمواطن الكويتي وضرورة العمل لما فيه الصالح العام للبلاد وضرورة نبذ الفتنة والعمل على إعادة الوطن الى الاستقرار والتنمية والعودة الى أخلاق الرعيل الأول في التسامح والتعايش والاخاء بين جميع المواطنين.

وشدد اللواء الشطي على ان مرسوم الضرورة هو أمر تنظيمي إداري من ولي الأمر وليس به اي شبهات شرعية مؤكدا ان البلاد شهدت العديد من مراسيم الضرورة على مدار السنين الطويلة الماضية وكان الهدف منها هو المصلحة العامة للبلاد وحل المشكلات التي تصدعت بسبب الصراعات والمنازعات الشخصية.

وأوضح فيما يخص المرسوم الاخير القاضي بتعديل النظام

خالد عيسى الشطي

الانتخابي انه جاء ليوقف الانزلاق الى امور لن تحمد عقباها ولا شك ان الصوت الواحد يفتح مساحه اكبر لمشاركة المرشحين المستقلين وهذا قد يخلق روح جديده في العمل البرلماني.

وذكر انه يؤمن بحرية المشاركة أو المقاطعة كونها تعود لقناعات شخصية ومن منطلق حرية الرأي والتعبير التي كفلهما لنا الدستور ويبقى كلا الطرفين أبناء وطن واحد ولهم كافة الحقوق مؤكدا ان مصلحة الوطن العليا تحثنا على ضرورة المشاركة، مبينا أيضا ان طاعة ولي الأمر واجبه على كل مواطن.

وتمنى اللواء الشطي أن يشهد المجلس القادم لغة حوارية جديدة مختلفة من شأنها ان تدفع مسيرتي التنمية والبناء التي باتت البلاد في حاجة ماسة الى اعادة التخطيط وتقديم المزيد من الجهد من اجل السير في خططها معربا أيضا عن امنياته بان يشهد المجلس القادم رقابة شعبية صارمة كون ان المعارضه قررت عدم الترشح وان دورها الطبيعي سيكون مراقبة اداء وسلوك الاعضاء من الخارج.

# السويري: الأوضاع الصحية في الخامسة.. حدّث ولاحرج

طالب مرشح الدائرة الخامسة د. فلاح السويري بالاهتمام في المرافق الصحية في مختلف مناطق دولة الكويت مشيرا إلى أن المستشفيات تعاني من قلة ونقص في الأجهزة الصحية حيث لا يزال العديد من المرضى يعانون من ذلك النقص.

مؤكدا أن الرعاية الصحية في البلاد تدهورت بشكل كبير من حيث الخدمات المقدمة حتى بات مطلوبا من يريد الحصول على علاج جيد أن يدفع أموالا طائلة لا يمكن لكثير من الأسر تحملها.

وأشار السويري في تصريح صحافي إلى أن تراجع الخدمات الصحية في البلاد يستلزم وقفة جادة من المسؤولين، مبينا أن هناك مداخل كثيرة لتطوير الوضع الصحي في البلاد، مشيرا إلى أن الخدمات في كافة مستشفيات الكويت تراجعت بشكل كبير ولم تعد قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من المرضى، فضلا عن النقص الشديد في عدد الأطباء والممرضين. موضحا أن الكويت تتمتع بموارد مالية وبشرية تكفي إذا وظفت في إطارها الصحيح لأن تجعلنا ضمن الدول المتقدمة صحيا.

وأكد أن هناك خللا واضحا في آلية تعاقد وزارة الصحة على شراء أجهزة طبية للمستشفيات، بالإضافة إلى أن بعضها يعاني بشكل كبير من نقص الأجهزة والمعدات الطبية، خصوصا أجهزة علاج الأورام السرطانية، ما يضطر كثير من الحالات إلى اللجوء إلى العلاج في الخارج، وبالتالي تكبد الدولة مبالغ طائلة.

### أكد أنه لا يجد مبرراً مقنعاً للجوء بعض التيارات للمقاطعة

# حماد: ندعو لفتح صفحة جديدة في العلاقة بين القوى السياسية وتصفية النفوس من أجل الكويت

- الصوت الواحد لن يمنح امتيازاً لأحد لأن تطبيقه تجربة جديدة

سعدون حماد العتيبي

- من قبلوا المراسيم بالأمس يرفضونها اليوم لأنها لا تحقق مصالحهم

دعا النائب السابق مرشح الدائرة الثالثة سعدون حماد العتيبي إلى فتح صفحة جديدة في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبين الكتل والتجمعات والقوى المختلفة في ما بينها، وطي الخلافات والحساسية المفرطة التي شاعت خلال الفترة الماضية.

وأضاف حماد في تصريح صحافي: اننا اليوم أمام مرحلة جديدة تحتاج تصافي النفوس والتضحية والتلاحم في ما بين فئات المجتمع، بعد أن خرجت الكويت وتعافت من أزمة كادت تعصف بها لولا حكمة ورجاحة صاحب السمو أمير البلاد الذي تدخل في الوقت المناسب، ونزع الفتيل وأعاد الأمور إلى نصابها، خصوصا من خلال تطبيق القانون وإشاعة الأمن والاستقرار.

وقال حماد: اننا لا نشك في حرص جميع المواطنين بكل فئاتهم على استقرار وطنهم الكويت، ففي أكثر من مناسبة أثبت الشعب الكويتي ولاءه لوطنه والتفافه حول شرعيته وتمسكه بدستوره، ولعل الغزو العراقي الغاشم وحالة التماسك الوطني التي أذهلت العالم، خير دليل على ذلك.

وذكر حماد ان تجربة الصوت الواحد والمطبقة في الكثير من الديمقراطيات باعتبارها الأصل في قدرة كل ناخب على إيصال صوته بأمانة، قطعا أسلوب جديد يطرح في البلاد ولا أحد يعلم نتائجه، مؤكداً أن افرازات الصوت الواحد لن تمنح أيا من المرشحين امتيازا على غيره، بل ستشيع العدالة والمساواة.

وأشار إلى أن قانون الخمس دوائر والأربعة أصوات لم يكن مثاليا منذ اقراره، بل كان تجربة للانتقال إلى صيغة جديدة تقضي على الشوائب والتجاوزات في العملية الانتخابية، فقد كرس هذا القانون التحالفات غير المتوازنة والتي سلبت حق الأقليات في تمثيل الأمة، وأبقى الدوائر رهن سيطرة بعض القبائل والفئات، بل عزز الفساد في العملية الانتخابية، والذي من أجله أقر القانون لتوسيع الدوائر الانتخابية وايصال الكفاءات وفتح الفرص للجميع، لكن هذا القانون لم يحقق التطلعات إذ غابت حتى العدالة في توزيع الناخبين في الدوائر، وأصبح هناك تباين وتفاوت كبير بين دائرة وأخرى فوقع الظلم على بعض الدوائر واستفاد منه آخرون، خاصة في الدوائر القليلة العدد في الناخبين.

وقال حماد انه لم يجد مبررا مقنعا في لجوء بعض الفئات والتيارات لمقاطعة الانتخابات اذا كان هدفهم اصلا تحقيق المصلحة العامة لا مصالحهم واجنداتهم، فالدستور مطبق والعملية الانتخابية قائمة وصلاحيات سمو الامير في اصدار المراسيم خلال غياب مجلس الامة ثابتة لا غبار عليها، وحق مجلس الامة في البت في المراسيم فور انعقاده متحققه بان قرار تلك المراسيم او رفضها، معربا عن خشيته من ان استعجال اعلان البعض عن مقاطعة الانتخابات اذا اجرى اي تعديل على قانون الانتخاب هو الذي اوقع هذه الفئة في حرج عدم القدرة على العدول عن تلك التعهدات.

وافاد حماد ان حق المشاركة في الانتخابات مكفول للجميع ولا يملك احد ان يصادر هذا الحق تحت اي مبرر، فالوضع اليوم تجاوز كل تمنيات البعض بالعودة عن الصوت الواحد واننا امام استحقاق انتخابي سيقرز مجلسا يمثل الامة تمثيلا حقيقيا دون موارية وهو الامر الذي سيؤكد استمرار المجلس المقبل حتى نهاية مدته الدستورية لزربع سنوات بينما سيبقى المقاطعون متفرجون في المدرجات وهو مالم نكن نريده للقوى المقاطعة التي خسرت وضيعت على البلاد جهودها.

وتساءل حماد مالذا لو أكدت المحكمة الدستورية دستورية مرسوم الصوت الواحد ودستورية حق سمو امير البلاد استخدام المادة 71 من الدستور باعتبار تعديل آلية التصويت تدخل ضمن الضرورات، هل ستعترف القوى المقاطعة بخطئها الاستراتيجي بعزل نفسها عن العملية الانتخابية، ام ستعود مجددا لتوزيع تهمها على السلطات بما فيها السلطة القضائية؟ لافتا الى ان المفارقة والتي يعرفها الجميع ان من يقاطع اليوم وفق مبرراته المعلنة بصدور مرسوم ضرورة بشأن قانون الانتخاب سبق له ان شارك في العملية الانتخابية وقبل بمرسوم ضرورة مشابه فما الذي تغير اليوم؟.

وافاد حماد ان بعضا من ممثلي القوى السياسية الذين يقودون اليوم المقاطعة سبق ان صوتوا على مراسيم ضرورة تحت قبة البرلمان بالموافقة ومن هذه المراسيم مرسوم حقوق المرأة السياسية لكنهم اليوم انقلبوا على اعقابهم ووضعوا ايديهم بأيدي الاعداء في محاولة لخلط الاوراق لأن حظوظهم في بلوغ مقاعد مجلس الامة اصبحت ضعيفة وان وصولهم في المجالس السابقة اتضح للجميع انه جاء عبر التحالفات والتصفيات التي يرفضون ممارسة الآخرين لها علنا بينما يمارسونها هم في الخفاء لتحقيق مصالحهم.

# الجسار: القول إن المجلس القادم بيد الحكومة.. تسطيح وسخافة

صرحت النائبة السابقة ومرشحة مجلس الأمة عن الدائرة الثانية الدكتورة سلوى عبدالله الجسار بأننا نتفق مع مبادئ الحرية وإبداء الرأي ونحرص على تعميقها في مجتمعنا الكويتي لأننا جبلنا عليها.

وفي ظل أجواء المناداة بالمقاطعة السياسية للانتخابات، فنحن نحترم كل الآراء، فالمقاطعة هي موقف نحترمه ولكن يجب ان نقول بصوت مرتفع وموضوعي لمن يريد ان يخلط الاوراق ويوهم الناخبين بان المجلس القادم هو مجلس بيد الحكومة، فهذا القول هو تسطيح وسخافة لا نقبلها في وصف هؤلاء للناخب الكويتي، ولان من رضي ان يشكك في المواقف والمبادرات لا يندرج تحت حرية الرأي، فعلى الجميع أن يحترم من يدلي بصوته ومن قام بمبادرة الترشيح فالجميع لديهم رغبة لخدمة الكويت، وأما سياسة خلط الاوراق والتكسب السياسي الرخيص فهي لم تعد مُجدية ولا تنطلي على الناخب الكويتي الذي وعي خطورة الموقف، ونقول لمن يروج لمثل هذه الاقاويل عليكم ان تراقبوا بشعبنا وان تحترموا حرية المواطن وحقه في ابداء رأيه ولا تستخفوا بعقلية المواطن الكويتي.

فنحن نمر بمرحلة عصيبة ليست على المستوى المحلي بل على المستوى الاقليمي كافة، وبما ان امن الكويت هو جزء من امن دول الخليج العربي فلا نريد للكويت واشقائنا في الخليج إلا كل الخير والتقدم.